Deloitte.

إعادة الهيكلة المالية في المملكة العربية السعودية

أهم العوامل التي ساهمت في تطور سوق إعادة التنظيم المالي السعودي

ساهمت عوامل عدة في تطور سوق إعادة التنظيم المالي في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً منها تقلب أسعار النفط وجائحة كورونا العالمية وصولاً إلى الظروف الاقتصادية المتغيرة والتحديات التي نتجت عنها.

لقد استجابت المؤسسات الحكومية والقطاع العام لهذه التحديات من خلال عدة سياسات نقدية ومحفزات اقتصادية وإجراءات دعم مالية إلى جانب أطر عمل تنظيمية للحد من ضعف الاداء وتحفيز نشاط الشركات.

في هذا الإطار، غيّرت الشركات والجهات المقرضة طريقة تعاملهم مع تأثير ضعف الأداء وشحّ السيولة، إذ أثبت النهج التعاوني بين الأطراف المعنية، بمشاركة المستشارين الماليين والقانونيين والأمناء، نجاحه في عمليات اعادة الهيكلة المالية.

وتوضح هذه المقالة تفاعلات السوق الرئيسية بين الجهات الحكومية و الشركات والمؤسسات المالية ومدى تأثيرها على عمليات إعادة التنظيم في ظل التغييرات الاقتصادية السائدة.

المحفزات الاقتصادية

أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي مؤشرات للنمو الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ جراء زيادة أسعار النفط التي قاربت ١٠٠ دولار أمريكي (٣٧٥ ريال سعودي) للبرميل ما بين عام ٢٠١١ ومنتصف عام ٢٠١٤ بحسب بيانات أسعار السلع الصادرة عن البنك الدولي١. إلا أن هذه الاقتصادات تأثرت سلباً جراء تراجع أسعار النفط الذي بدأ بالتقلّص في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ واستمر حتى أواخر عام ٢٠٢١، مما أثر بدوره على ميزانيات وانفاقات الحكومات المنتجة للنفط.

فقد تم تخفيض الإنفاق الحكومي السنوي السعودي من ١,١٠٠ مليار إلى ٩٣٠ مليار ريال سعودي خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧ بحسب بيانات المركز المالي لوزارة المالية. كما تم الإعلان عن عدد من السياسات المالية في محاولة لموازنة المراكز المالية الحكومية من خلال التعويض عن العجز في معادلة الربح التي يجب أن تتخطى ٨٢ دولار أمريكي (٣٠٨ ريال سعودي) للبرميل (بناء على متوسط أسعار التعادل للنفط للسعودية بحسب صندوق النقد الدولي) وأسعار النفط السائدة التي تراوحت بين ٣٥ دولار أمريكي (١٣١ ريال سعودي) و٧٥ دولار أمريكي (٢٨١ ريال سعودي) للبرميل بحسب بيانات أسعار السلع الصادرة عن البنك الدولي.

كما زاد تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩) خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩ من تفاقم الوضع المالي حيث وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ ٢٠ عاماً إذ وصل سعر البرميل إلى ٢٠ دولار أمريكي (٧٥ ريال سعودي) في أبريل ٢٠٢٠، مما أثر سلباً وبشكلٍ كبير على إجمالي الناتج القومي المحلي .

أسعار النفط، إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الحكومي السعودي

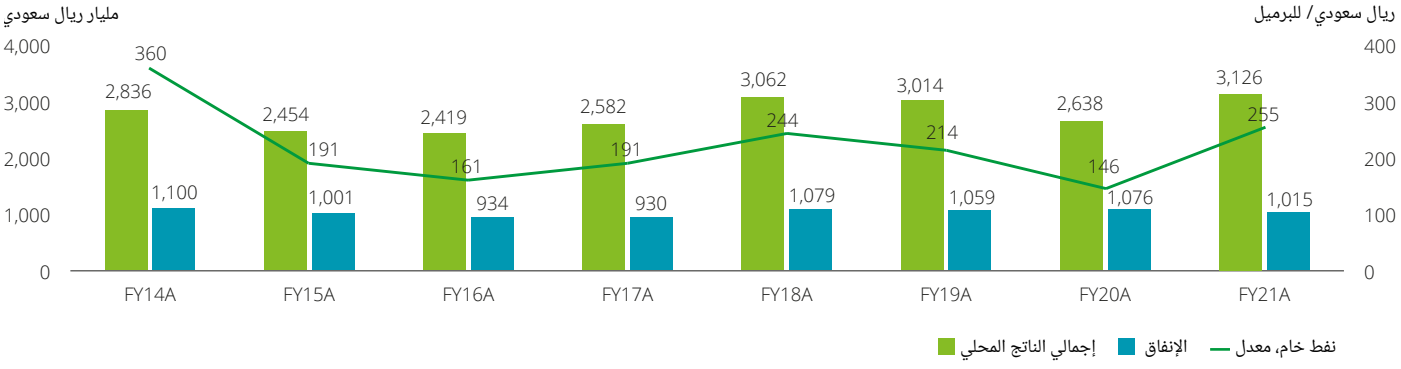

المصدر: صندوق النقد الدولي ووزارة المالية السعودية

1. https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets

إجراءات الاستجابة الحكومية

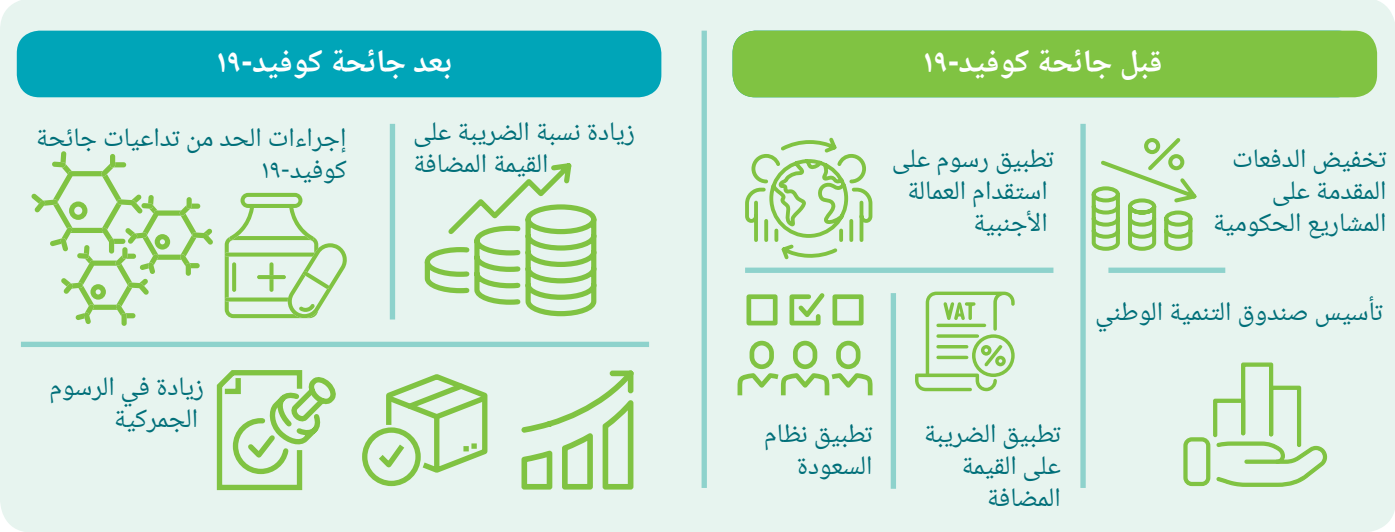

قبل جائحة كوفيد-١٩

قامت الحكومة بتفعيل سياسات الاستجابة من خلال إقرار قوانين جديدة في محاولة للحد من أثار التحديات الاقتصادية المذكورة وتنويع مصادر إيرادات المملكة وتحسين مركزها المالي.

انطلقت رؤية ٢٠٣٠ في أبريل ٢٠١٦، وهي خطة استراتيجية لتحويل اقتصاد المملكة وخفض اعتمادها على النفط وتحفيز القطاع الخاص وذلك من خلال إطلاق مشاريع انمائية كبرى تزيد قيمتها عن ١,٠٠٠ مليار دولار أمريكي (٣,٧٥٠ مليار ريال سعودي) بحسب الوارد عن مشاريع MEED.

ففي عام ٢٠٢١، وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى ٤٥,٤% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة ٣٤,٦% في عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تصل نسبة مساهمته إلى ٦٥٪ في السنوات القادمة بحسب الموقع الرسمي لرؤية ٢٠٣٠.

في عام ٢٠١٦، قامت وزارة المالية بتخفيض الدفعات المسبقة على المشاريع الحكومية من ٢٠٪ إلى ٥٪ مما أدى إلى خفض مستوى السيولة لدى الشركات. وقد تأثرت جراء ذلك أيضاً قطاعات عدة منها النفط والغاز والإعمار والعقارات التي تعتمد إلى حد كبير ومباشر على الإنفاق الحكومي نتيجة لإنخفاض عدد المشاريع التي تمت ترسيتها.

وفي عام ٢٠١٨، فرضت الحكومة السعودية رسوم إضافية على استقدام العمالة الأجنبية والتي ارتفعت تدرجياً بنسب متزايدة وصولاً إلى ٧٠٠-٨٠٠ ريال سعودي شهرياً لكل موظف لتجديد تأشيرة العمل مقارنة ب٣٣٣ ريال سعودي في الشهر خلال عام ٢٠١٧ وذلك حسب إختلاف متطلبات نظام السعودة. إضافة على ذلك، تم تطبيق رسوم الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ٥٪ على الواردات والسلع الاستهلاكية والخدمات مع بعض الاستثناءات مثل تأجير الوحدات السكنية.

إجمالي الناتج المحلي بحسب القطاع

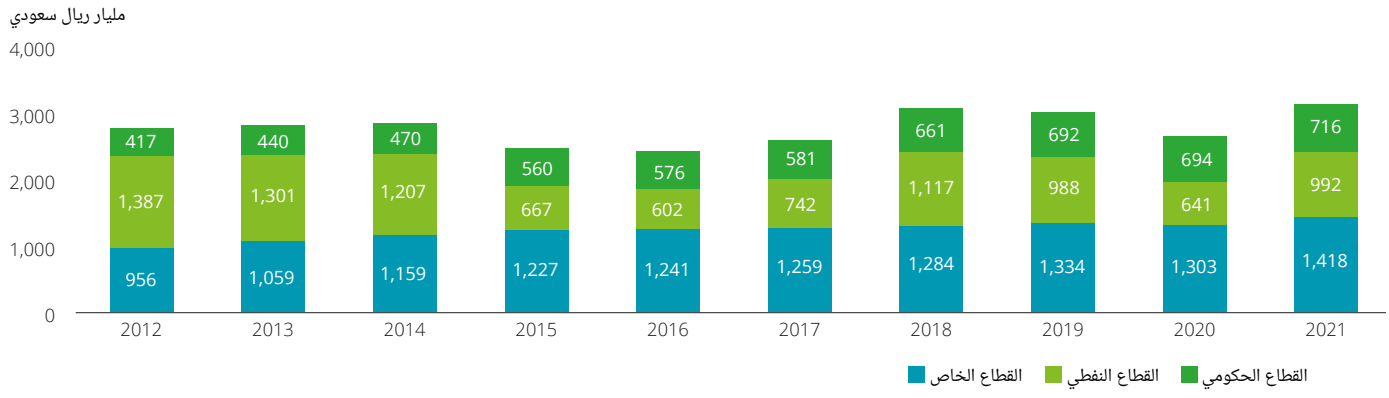

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. https://www.vision2030.gov.sa/

بعد جائحة كوفيد-١٩

كان لجائحة كوفيد-١٩ أثر كبير على الاقتصاد العالمي والإقليمي,إذ أعلنت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي عن سلسلة إجراءات دعم متزامنة كإعفاءات ضريبية، استرداد أو إعفاء من عددٍ من الرسوم الحكومية، وتأجيل تسوية القروض المصرفية إلى جانب حزمة أخرى من الإجراءات التحفيزية.

على الرغم من هذه الإجراءات، فقد تقلصت فعالية السياسات المالية خلال الجائحة مع إنخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياته ليصل سعر البرميل إلى٢٠ دولار أمريكي (٧٥ ريال سعودي) في أبريل ٢٠٢٠ نظراً لفائض المخزون في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد رفعت الحكومة السعودية نسبة الضريبة على القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٥٪ ابتداء من يوليو ٢٠٢٠ للحد من تأثير تراجع أسعار النفط كما رفعت الرسوم الجمركية التي تراوحت بين ٥٫٥٪ إلى ٢٠٪ على عددٍ من المنتجات الإستهلاكية مما دفع بالشركات إلى تغيير قنوات التوريد الخاصة بها.

ومنذ ذلك الوقت، بدأت أسعار النفط بالإرتفاع تدريجياً ليصل سعر البرميل إلى حوالي ١٠٢ دولار أمريكي (٣٨٣ ريال سعودي) في أغسطس ٢٠٢٢ نظراً لإزدياد الطلب العالمي بعد رفع القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ في معظم الدول وإزدياد المخاوف المتعلقة بنقص التوريدات بسبب الحرب في أوكرانيا.

على الرغم من عدم إستقرار أسعار النفط، فقد كان للزيادة الأخيرة أثر إيجابي على الدخل الحكومي والاقتصاد السعودي عموماً فزادت قيمة ترسية المشاريع المدعومة من الحكومة، وتمكنت الشركات التي تواجه صعوبات مالية من اتخاذ موضع أفضل للتحول وإعادة هيكلة أعمالها من الناحيتين التشغيلية والمالية.

الأثر على الشركات والمقرضين

كان للعوامل الاقتصادية أثر سلبي مضاعف على ربحية الشركات من جهة، حيث تأثرت ارادتها وتقلصت هوامش ارباحها، وعلى ميزانية المملكة من جهة أخرى إذ انخفضت نسبة ترسية مشاريعها في مجمل قطاعاتها وخاصة قطاع الإعمار . فعلى سبيل المثال، تم تعليق أو إلغاء مشاريع معمارية بقيمة ١٨٠ مليار دولار أمريكي (٦٧٥ مليار ريال سعودي) ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٨، والتي بلغت قيمة المشاريع الحكومية منها ٢٧ مليار دولار أمريكي (١٠١ مليار ريال سعودي) (المصدر: مشاريع MEED). وكان ذلك نتيجة الزيادة في أساس التكلفة كارتفاع أسعار المصاريف المباشرة نتيجة لارتفاع الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية وارتفاع رواتب الموظفين بسبب إزدياد رسوم الاستقدام ومتطلبات السعودة.

وتزامناً ،فقد برزت تحديات السيولة لدى الشركات وخاصة تلك التي تعمل مع الجهات الحكومية بشكل مباشر إذ تعثرت عن تحصيل ذممها المدينة وتخلفت بالتالي عن سداد التزاماتها.

وقد حاولت بعض الشركات الحصول على مصادر تمويل جديدة للتخفيف من حدة تداعيات شح السيولة، وبدأت سريعاً بنقاشات إعادة تنظيم مع الممولين والدائنين.

كما واجه بعضها الآخر مخاطر إقفال محتملة، فكان هناك حاجة ماسة للإستفادة من نظام الإفلاس السعودي لإعادة هيكلة وإنقاذ هذه الشركات كمنشأة عاملة.

نتيجة لإزدياد حالات تعثر الشركات في سداد ديونها، ارتفعت مخاطر الإئتمان لدى الممولين السعوديين لتصل الديون المتعثرة إلى ٣٢,٩ مليار ريال سعودي بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢١ بحسب المقال المنشور في سعودي غازيت بعنوان بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٢١ "وصلت ديون البنوك المتعثرة في السعودية إلى ٣٣ مليار ريال سعودي".

المشاريع المعلقة / الملغاة في السعودية

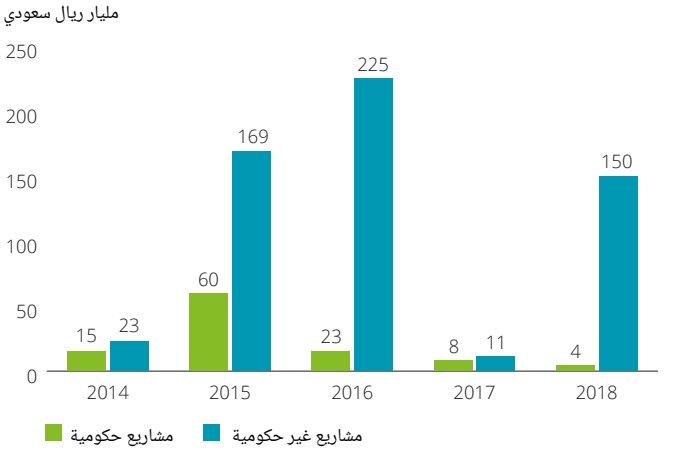

المصدر: مشاريع MEED

نسبة القروض المصرفية المتعثرة

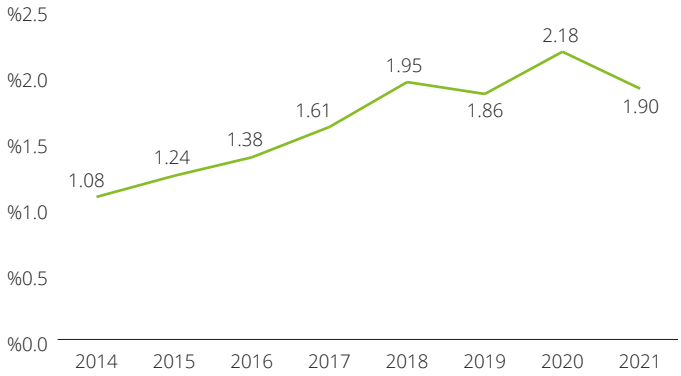

المصدر : البنك الدولي

إستجابة البنوك

بدأت البنوك بدراسة خيارات استرداد مختلفة لإدارة القروض المتعثرة بشكل استباقي.

١. إمكانية تأجيل أو إلغاء الديون إذا كانت هناك فرصة للتحول المالي و التشغيلي

تم اللجوء الى تأجيل أو إلغاء بعض الديون لدعم الشركات لتوفيق قدرتها المتوقعة على توليد التدفق النقدي مع قدرتها على سداد الديون، فأصبح من الضروري التحقق من جدوى التوقعات المالية والحرص على أن تكون مبنية على خطط عمل مستدامة ومدعومة بعناصر التحول.

٢. بيع القروض المتعثرة للمقرضين الذين لم يعودوا يؤمنون بالجدوى الإقتصادية لتحصيل القروض.

قد تسعى بعض البنوك إلى اصلاح ميزانياتها من خلال بيع القروض المتعثرة، إلا أن ذلك لا يزال يواجه مجموعة من التحديات المالية، العملية والقانونية التي تحتاج إلى المعالجة. إذ يعتبر سوق بيع الديون المتعثرة حقل جديد نسبياً في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تعمل البنوك المركزية والجهات الحكومية على إيجاد أطر تنظيمية محيطة بتلك المعاملات.

٣. استرداد الديون عبر الوسائل القانونية.

في الحالات التي تكون فيها الشركات غير قادرة على دعم إستمرارية اعمالها، تتوجه البنوك إلى استرداد الديون عبر السبل القانونية إذ أسست وحدات خاصة لإسترداد ديونها المتعثرة ضمن دوائر إدارة الأصول الخاصة لديها.

أطر العمل التنظيمي لإدارة آثار ضعف أداء الشركات

أطلقت الحكومة السعودية مبادرة لإعداد إطار عمل للتعامل مع ضعف الأداء والإعسار من منظور الشركات والمقرضين.

نظام الإفلاس السعودي

تم إصدار نظام الإفلاس السعودي عام ٢٠١٨ والذي يهدف بشكل رئيسي لمنح الشركات المتعثرة منصة لتسهيل تنفيذ خطط إعادة التنظيم المالي. وفي ظل التقلبات الإقتصادية الموضحة سابقاً ، فمن المتوقع أن يستمر هذا النظام بلعب دور حيوي في تسهيل تحول وتحسين أداء الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية.

وبحسب لجنة الإفلاس، تم تسجيل ١٣١ قضية إعادة تنظيم مالي وإجراء تسوية وقائية بموجب النظام منذ تاريخ اصداره حتى ٣١ يوليو ٢٠٢٢. ومنذ ذلك الحين ، تتولى شركة ديلويت مركز الصدارة كمستشارين ماليين أو كأمناء في بعض من أكبر قضايا إعادة التنظيم وفقاً للنظام الإفلاس السعودي ، إذ نجحت في إعادة هيكلة ديون مصرفية والتزامات أخرى تزيد قيمتها عن ١٢ مليار دولار أمريكي (٤٥ مليار ريال سعودي).

عدد اجراءات الإفلاس (حتى ٣١ يوليو٢٠٢٢)

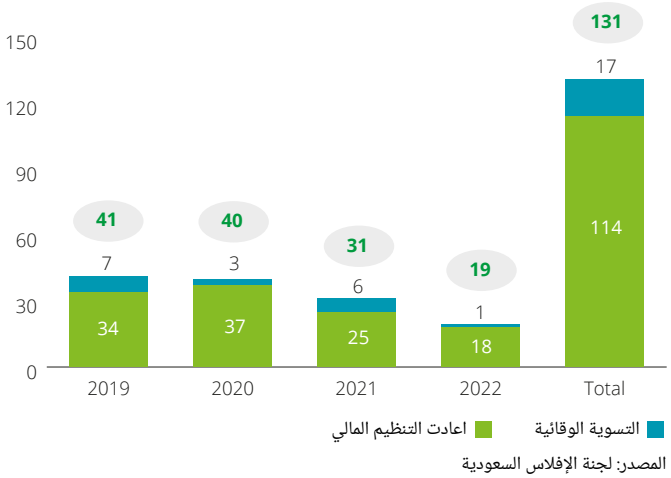

المصدر: لجنة الإفلاس السعودية

إرشادات ساما للبنوك حول إدارة القروض المتعثرة

أصدر البنك المركزي السعودي (ساما) قواعد وإرشادات سارية المفعول ابتداء من ١ يوليو ٢٠٢٠ تضمنت أهم الإجراءات الواجب تطبيقها من قبل البنوك التجارية في المملكة لمعالجة القروض المتعثرة. إذ تهدف هذه القواعد على المساعدة في تطوير ممارسات إعادة التنظيم المالي المعتمدة من قبل المقرضين بما في ذلك إعداد استراتيجية إحترازية للكشف المبكر عن القروض المتعثرة. كما قامت بتأسيس وحدات خاصة لإعادة التنظيم لتعمل بشكل مستقل عن وحدات إصدار القروض بموجب سياسات مستدامة ومتلائمة مع المقرضين.

الحاجة إلى مختصين في إعادة الهيكلة

ومع إزدياد أهمية الدور الذي تقوم به وحدات الأصول الخاصة في البنوك السعودية، فقد ارتفع الطلب على المختصين في إعادة هيكلة الديون في المملكة (بما فيها الإجراءات الوقائية وقضايا استرداد الديون) الذين باشروا بتنفيذ توجيهات المصرف المركزي السعودي. وكانت إحدى مهامهم مؤازرة الشركات لإعداد خطط عمل بحلول مستدامة، واقعية، وجديرة بثقة البنوك .

مع إنخفاض الموارد البشرية لدى الشركات المتعثرة، حاول الإداريون التوفيق بين إدارة العمليات اليومية وتطبيق إستراتيجية إعادة الهيكلة التي بذاتها تتطلب مستوى معين من الخبرة لتتسّنى الفرصة أمام المستشارين الماليين لتلبية هذه الحاجة.

دور مستشاري إعادة الهيكلة

يقوم المستشارون الماليون بتزويد الدعم الفني والتقني للشركات والبنوك على حد سواء بحسب الظروف وبحسب مدى قدرة الشركات لإنجاز عملية إعادة الهيكلة. فللشركات الأكثر نضجاً إداريين ذو خبرة بإعداد خطط عمل جديدة، فتتعاقد مع مستشارين ماليين بهدف إجراء مراجعة مستقلة وحثيثة لدراستها قبل مشاركتها مع البنوك. أما في حالات أخرى، يقوم المستشارون الماليون بأداء دور محوري في دعم الإداريين لإعداد خطط العمل وطرح حلول إعادة هيكلة مناسبة ومستدامة.

في كلا الحالتين، يعتبر دور مستشاري إعادة الهيكلة ضرورياً لنجاح عملية إعادة الهيكلة حيث يكون المستشار "وسيطاً" موثوقاً ومستقلاً لتسهيل المفاوضات المعقدة بين الشركات ودائنيها.

كما شهد سوق العمل انضمام عددٍمن الخبراء في مجال إعادة الهيكلة كمدراء تنفيذيين لدى الشركات لرسم وتنفيذ خارطة الطريق المرتبطة بالمسار التصحيحي للشركات، خاصة تلك التي هي خاضعة لاجراءت إعادة الهيكلة خارج إشراف المحكمة.

أما في حال إعادة التنظيم المالي تحت إشراف المحكمة بموجب نظام الإفلاس السعودي، فتلجأ الشركات لتعيين مستشارين قانونيين خارجيين ذو خبرة في إعادة التنظيم لمواكبة الكادر القانوني والإداري لديها.

الخلاصة

أمنت الظروف الإقتصادية والتحديات التشغيلية السائدة المؤثرة على الشركات والمقرضين سواءً مناخاً ملائماً لإزدهار سوق إعادة الهيكلة في المملكة العربية السعودية، وخاصة مع الحلول التنظيمية القانونية بما فيها مبادرات البنك المركزي السعودي في تطبيق نظام الإفلاس. فأصبحت هذه المنصات منتدى حيوي للمستشارين الماليين والقانونيين لمساعدة الشركات المتعثرة وخاصةً مع إنتعاش الدورة الإقتصادية في المملكة.

فبات من المهم أيضاً أن تدرك الشركات والمساهمون فيها والدائنون بأن إعادة التنظيم المالي الناجح ليس مقصداً بحد ذاته بل هو الخطوة الأولى نحو التحول الإستراتيجي الناجح . فبعد إختتام الإجراء المالي، يصبح للشركات الإمكانية على التركيز على إعداد وتنفيذ خطط التحول التنفيذي الملائمة مع هياكل الحوكمة الجديدة.

معلومات التواصل

كريم لبّان
شريك | خدمات إعادة الهيكلة
klabban@deloitte.com
+966 53 121 6730

راني أبو حمدان
مدير تنفيدي | خدمات إعادة الهيكلة
rabouhamdan@deloitte.com
+966 55 767 6605

Deloitte.

تمت كتابة هذه النشرة بشكل عام وبالتالي، لا يمكن الاعتماد على شموله لحالات معينة؛ كما أن تطبيق المبادئ المحددة يعتمد على الظروف المحددة ذات الصلة ونحن نوصيكم بالحصول على الاستشارات المهنية الخاصة بكم قبل التصرف أو الامتناع عن التصرف بناء على أي من محتويات هذا المستند.

سيكون من دواعي سرور ديلويت لخدمات الاستشارات المالية المحدودة تقديم المشورة للقرّاء حول كيفية تطبيق المبادئ الموضحة في هذا المستند على الظروف الخاصة بهم. لا تتحمل ديلويت لخدمات الاستشارات المالية المحدودة أي مسؤولية تجاه أي خسائر قد يتعرض لها أي شخص يتصرف أو يمتنع عن التصرف بناء على أي مما ورد في هذه النشرة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة هي شركة تابعة لديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وقبرص، وديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة (ن س إي) هي شركة مرخص لها من قبل ديلويت توش توهماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان.

يُستخدَم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء المرخص لها من قبل ديلويت توش توهماتسو المحدودة، وهي مجموعة عالمية من الشركات الأعضاء المرخص لها، والكيانات المرتبطة بها، تتمتع الأخيرة وكل من الشركات المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. لا تقدم ديلويت توش توهماتسو المحدودة والمشار إليها بـ"ديلويت العالمية" وديلويت شمال جنوب أوروبا وديلويت اند توش الشرق الأوسط أي خدمات للعملاء، للاطلاع على المزيد يُرجى مراجعة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي:
www.deloitte.com/about

تعتبر ديلويت شركة عالمية رائدة في مجال التدقيق والمراجعة، والاستشارات الإدارية والمالية، وخدمات استشارات المخاطر، والضرائب والخدمات المتعلقة بها. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتشن العالمية لأفضل ٥٠٠ شركة، بفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء المرخص لها في أكثر من ١٥٠ دولة. للحصول على المزيد من التفاصيل حول مهنيي ديلويت الـ ٣٠٠،٠٠٠ وأثرهم الإيجابي في مختلف القطاعات، يُرجى مراجعة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com.

ديلويت آند توش الشرق الأوسط هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الاستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة. إن وجود شركة ديلويت اند توش الشرق الأوسط في منطقة الشرق الأوسط مكرّس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص من قبلها لتقديم الخدمات وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض و/ أو إلزام ديلويت اند توش الشرق الأوسط) وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة مرخص لها أو كيان مرخص له من قبل ديلويت اند توش الشرق الأوسط وبشكل مستقل مع العملاء الخاصين بها (دون الرجوع إلى د إم إي) وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

وتعتبر ديلويت اند توش الشرق الأوسط من الشركات المهنية الرائدة التي تقدم خدمات التدقيق والمراجعة و خدمات الضرائب والاستشارات الإدارية والمالية وخدمات استشارات المخاطر في المؤسسات وتضم قرابة ٥٠٠٠ شريك ومدير وموظف يعملون من خلال ٢٦ مكتباً في ١٤ بلداً.

نبذة عن ديلويت للخدمات الاستشارية المالية المحدودة

ديلويت للخدمات الاستشارية المالية المحدودة هي شركة مسجلة في المملكة العربية السعودية وتابعة لـ ومملوكة من قبل شركة ديلويت للخدمات المهنية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المسجلة في مركز دبي المالي العالمي (كيان تابع ومرخص لشركة ديلويت اند توش الشرق الأوسط)، وهي مسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار تحت الرقم ١٠٢٠٣٢٠٤٩٨١٩ ورخصة تجارية رقم ١٠١٠٣١٧٣٠٧. يقع مقر الشركة في مكتبها المسجل في مبنى الواحة، الطابق الثاني، شارع الأمير تركي بن عبدالله آل سعود، منطقة السليمانية، ص.ب. ٨٦٨٠، الرياض ١١٤٩٢، المملكة السعودية العربية، هاتف: ٨٥٠٠ ٢١٥ ١١ ٩٦٦+ فاكس:٨٥٠١ ٢١٥ ١١ ٩٦٦+

© ٢٠٢٢ ديلويت للخدمات الاستشارية المالية المحدودة - جميع الحقوق محفوظة.